S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/34
8 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
AND RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٨٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك المرفق بالرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/1996/542).

"ويعرب مجلس الأمن يعرب عن تأييده التام للنتائج التي تم التوصل إليها في مجلس تنفيذ اتفاق السلام، الذي عـُقد في فلورنسا بإيطاليا يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/446). ويؤكد المجلس أهمية الانتخابات المقبلة في البوسنة والهرسك، وهي الانتخابات التي ستـُجرى وفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المشار إليها مجتمعة باتفاق السلام، S/1995/999، المرفق) والتي ستسمح بإقامة المؤسسات المشتركة وستكون مـَعلما هاما للتطبيع في البوسنة والهرسك. ويدعو المجلس الأطراف إلى ضمان سير عمل هذه المؤسسات على الفور بعد الانتخابات، ويؤيد الأعمال التحضيرية التي تمت في هذا الصدد.

"ويتوقع مجلس الأمن من الأطراف أن تكثف الجهود التي تبذلها من أجل استمرار، وزيادة تعزيز، الظروف اللازمة لكفالة إجراء انتخابات ديمقراطية، حسبما هو منصوص عليه في المادة الأولى من المرفق ٣ لاتفاق السلام، والالتزام بالكامل بنتائج تلك الانتخابات. وفي هذا الصدد فإن المجلس يشدد على أهمية الاتفاق الذي توصلت إليه قيادة البوسنيين وقيادة الكروات البوسنيين في موستار وسهـّلته إدارة الاتحاد الأوروبي في موستار، وهو الاتفاق الذي حقق أخيرا مشاركة الكروات البوسنيين في إدارة موحدة لمدينة موستار على أساس نتائج الانتخابات التي أجريت في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويتوقع المجلس أن تنفذ قيادة البوسنيين وقيادة الكروات البوسنيين في موستار هذا الاتفاق بالكامل ودون تأخير، ويشدد على أن الإخفاق في ذلك سيقوض بصورة خطيرة الجهود الحاسمة الرامية إلى كفالة تحقيق سلام واستقرار دائمين في البوسنة والهرسك. ويعرب المجلس عن تأييده التام للمنظمات الدولية التي تعمل حاليا في موستار، وبخاصة لإدارة الاتحاد الأوروبي في موستار، ويطلب إلى القيادتين أن تتعاونا بالكامل مع تلك الإدارة.

والمجلس يطلب إلى حكومة جمهورية كرواتيا، التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد، أن تستمر في استخدام نفوذها على قيادة الكروات البوسنيين لكفالة الامتثال التام لالتزاماتها. وسوف يستمر المجلس في متابعة الحالة في موستار عن كثب.

"ويؤكد مجلس الأمن أن استمرار عدم إحراز تقدم في نقل السلطة والموارد إلى اتحاد البوسنة والهرسك يمثل خطرا ممكنا على عملية تنفيذ اتفاق السلام. ويدعو المجلس الشركاء في الاتحاد إلى التعجيل ببذل جهودهم الرامية إلى إنشاء اتحاد يقوم بوظائفه بالكامل، وهو شرط أساسي لتحقيق السلام في البوسنة والهرسك.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ نتائج تقرير الممثل السامي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق السلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومفادها عدم قيام الأطراف بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن هذا الإخفاق يعرقل عودة اللاجئين. ويدين المجلس جميع أعمال المضايقات الإثنية، ويدعو أطراف اتفاق السلام إلى القيام فورا باتخاذ الإجراءات المحددة في التقرير لوقف الاتجاه إلى الفصل الإثني في البلد وفي عاصمته، سراييفو، وإلى المحافظة على تراثها المتعدد الثقافات والإثنيات. ويعرب المجلس عن بالغ أسفه إزاء الإبطاء الذي لا مبرر له في تنفيذ التدابير المتعلقة بأمور من بينها تكوين، أو إنشاء، وسائط إعلام مستقلة جديدة والمحافظة على حقوق الملكية، ويدعو كل طرف إلى تنفيذها على الفور. والمجلس على استعداد للنظر في أية تقارير أخرى يقدمها مكتب الممثل السامي بشأن جميع جوانب تنفيذ اتفاق السلام، بما فيها الجوانب المذكورة أعلاه.

"ويؤكد مجلس الأمن أنه، بموجب اتفاق السلام، لا يجوز للأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولم يمتثلوا لأمر بالمثول أمام المحكمة ترشيح أنفسهم أو شغل أي منصب بالتعيين أو الانتخاب أو أي منصب عام آخر في إقليم البوسنة والهرسك. والاستمرار في شغل منصب من هذا القبيل بأي شكل أمر لا يمكن قبوله. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أنه، كخطوة أولى، وبعد أن تخلى رادوفان كاراديتش رسميا عن سلطاته التنفيذية في جمهورية سربسكا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وافق في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ على وقف جميع أنشطته السياسية والرسمية بصفة نهائية، مما يسهل العملية الانتخابية في البوسنة والهرسك. ويتوقع المجلس تنفيذ هذه العملية بالكامل وبنية حسنة، وسيرصد التطورات الأخرى عن كثب.

ويؤكد مجلس الأمن أن من واجب جميع الدول والأطراف المعنية، وفقا للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ وللقرارات الأخرى ذات الصلة ولاتفاق السلام، التعاون التام مع المحكمة الدولية والامتثال، دون استثناء، لطلبات الحصول على المساعدة أو الأوامر الصادرة من إحدى دوائر المحاكمة. وقد نظر المجلس في الرسالة الموجّهة من رئيس المحكمة الدولية المؤرخة ١١ تموز/يوليه

١٩٩٦ (S/1996/556)، التي أشارت إلى النتيجة التي توصلت إليها دائرة المحاكمة التابعة للمحكمة الدولية بشأن عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة ضد رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش نتيجة لرفض جمهورية سربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون مع المحكمة. ويدين المجلس هذا التخلف عن تنفيذ أوامر الاعتقال هذه. ويلاحظ المجلس الزيارة التي قام بها مؤخرا وفد من جمهورية سربسكا إلى المحكمة الدولية في لاهاي لغرض مناقشة جميع جوانب التعاون مع المحكمة، ويتوقع أن يؤدي التعاون مع المحكمة إلى تقديم جميع الأشخاص المتهمين إلى العدالة. ويدين المجلس تخلف قيادة الكروات البوسنيين والحكومة الكرواتية، حتى الآن، عن الامتثال لأوامر المحكمة الدولية بشأن عدة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم حرب. ويطلب أن تتعاون الأطراف المعنية بالكامل في التنفيذ الفوري لأوامر الاعتقال وإحالة الأشخاص المعنيين إلى المحكمة وفقا للمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة. ويدين المجلس أيضا أية محاولة للطعن في سلطة المحكمة الدولية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية الالتزامات التي تعهدت بها أطراف اتفاق السلام للتعاون بالكامل مع المحكمة الدولية، ويؤكد أن عدم اعتقال وإحالة الأشخاص الذين اتهمتهم المحكمة يمثل انتهاكا لهذه الالتزامات. ويؤكد المجلس أن الامتثال لطلبات وأوامر المحكمة الدولية يشكل جانبا أساسيا من جوانب تنفيذ اتفاق السلام، كما نصت عليه القرارات السابقة؛ والمجلس على استعداد للنظر في تطبيق تدابير إنفاذ اقتصادية لكفالة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب اتفاق السلام.

"ويدين مجلس الأمن أي تهديد باستخدام العنف وأي عمل من أعمال العنف موجـّه ضد الموظفين الدوليين في البوسنة والهرسك، وبخاصة أعمال العنف الموجـّهة ضد الموظفين المنتمين إلى قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في إقليم جمهورية سربسكا. ويدين أيضا وضع العقبات أمام تحقيقات الطب الشرعي التي تجريها المنظمات الدولية في إقليم جمهورية سربسكا وكذلك في إقليم اتحاد البوسنة والهرسك. ويطلب المجلس إلى جميع الأطراف إزالة تلك العقبات وكفالة الحرية التامة لجميع الموظفين الدوليين في التحرك والأمان.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده التام للممثل السامي ولجميع المنظمات الدولية العاملة حاليا في البوسنة والهرسك من أجل تنفيذ اتفاق السلام. والمجلس على استعداد للنظر في مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى من أجل مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ويرحب المجلس بجميع المبادرات التي تؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتعاون في المنطقة بأسرها".

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ